مقدمة

الحركة لغة : ((الحركة : ضد السكون ، حَرُك يحْرُك حَرَكةً وحَرْكاً وحَرَّكه فتَحَرَّك))[1] .

والحركة اصطلاحاً : هي تحرك الحرف بأحد الحركات الثلاث ، الفتح ، الكسر ، الضم ، و ((الحركة في العربية: هي المصوت الذي يصاحب الصامت ؛ ليساعد على نطقه))[2] ، أو هي المصوت القصير الذي تتميز به المقاطع القصيرة ، وهذه الحركات هي أبعاض المصوتات الطويلة ، أي ((حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو... ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه))[3] لأن الألف الممدودة المصوتة ((تقع في ضعف أضعاف زمان الفتحة ، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف ، وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة والياء المصوتة إلى الكسرة))[4] ، أو لأن ((الألف مركب من فتحتين ، والواو مركب من ضمتين والياء مركب من كسرتين))[5] قال ابن قيم : ((...فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق ، فيحدث مع ذلك صويت خفي مقارن للحرف ، إن امتد كان (واواً) وإن قصر كان (ضمة) . وكذلك الفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف ، وحدوث الصوت الخفي ، الذي يسمى فتحة أو نصبة ، وإن مدت كانت ألفاً ، وإن قصرت فهي فتحة ، وكذلك القول في الكسرة))[6] معنى ذلك أن المصوتات الطويلة ((قابلة للزيادة والنقصان والشدة والضعف وكل ما كان كذلك فله طرفان ، وليس هناك طرف في النقصان إلا هذه الحركات بالاستقراء))[7] في مقابل ذلك قد تتعرض الحركات للتقصير حتى تصل إلى حد السكون ، ويقصد بالسكون ((خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك ، أي : ينقطع فلذلك سمي : جزماً ؛ اعتباراً بانجزام الصوت ، وهو انقطاعه ، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن))[8] فالسكون زوال الحركة[9] ، وخلال مراحل التقصير التي تمر بها الحركات وصولاً إلى السكون ظهرت عند علماء العربية ما يسمى بالحركات القصيرة للغاية ، وهي التي نجدها في مباحث الروم والإشمام والاختلاس عند النحاة والمقرئين[10] .

وقد قاد الاستقراء علماء العربية إلى بيان مراتب الحركات في الثقل والخفة والقوة والضعف[11] ، استناداً إلى مقدار الجهد العضلي المصاحب للنطق بهذه الحركات ، وما ينشأ عن اختلاف أوضاع الفم من أثر فيزيائي في أعضاء الجهاز النطقي تختلف قيمته باختلاف نوع الحركة وعدد الأعضاء النطقية المتضافرة في أدائها .

وبناء على ذلك توصلوا إلى جملة من القواعد الصرفية التي فسروا بها ثقل بعض الكلمات على اللسان العربي بإزاء خفة أخرى ، وبينوا في قواعد أخرى أسباب شيوع صيغ صرفية ما في مقابل انحسار صيغ أخرى أو انعدام وجود ما يمثلها في اللغة ، إلى جانب ذلك عللوا أسرار تمكن اللسان العربي من الانتقال من حركة إلى أخرى في بعض الصيغ وامتناعه في صيغ أخرى .

ولم يختلف نصيب النحو في جعل مراتب الحركات في القوة والضعف أساساً في بناء القواعد النحوية وتعليل مسائلها ، إذ مثلت كل واحدة من تلك الحركات عند النحويين قرينة لفظية بذاتها لتحديد قرائن المعنى فامتازت العناصر النحوية بذلك عن بعضها سواء في مراتب القوة والضعف والثقل والخفة أم في مراتب التقديم التأخير أم في مسائل الأصول والفروع .

---

(1) لسان العرب : ابن منظور : (حرك)
(2) مباحث في علم اللغة واللسانيات : د. رشيد العبيدي : 39
(3) سر صناعة الإعراب: ابن جني : 1/17-18
(4) رسالة أسباب حدوث الحروف : ابن سينا : 85
(5) المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : القاري : 55
(6) بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية : 60/1 ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي : 2/73-74
(7) نهاية المرام في علم الكلام : الحلي : 1/ 583 ، وينظر : مفاتيح الغيب : الرازي : 38/1
(8) بدائع الفوائد : 60/1
(9) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : د. غانم قدوري : 321 .
(10) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب : د. خليل العطية : 52 .
(11) ينظر : نفسه : 51

أما على المستوى اللهجي فإن سليقة اللسان العربي - التي شرعت للغة العربية أنظمتها وقواعدها الصارمة المبنية أساساً على درجة من الحس والشعور بالانتماء إلى البيئة العربية ومستوىً عالٍ من الذائقة الفطرية – لم تكن بمعزل عن التأثر بطبيعة الحركات ومراتبها في الثقل والخفة أو القوة والضعف في بناء تلك المنظومة اللغوية ، فقد دأب العربي على اللجوء إلى الفتحة كونها أخف الحركات وأكثرها ورواداً على الألسنة[1] متى ما شعر بالثقل قال السيوطي : ((الفتح أصل ، لأنه الفرار من الثقل ، والفتح أخف الحركات))[2] وهي في خفتها تلك تتخلف عن رتبتي الضمة والكسرة الثقيلتين وتشبه إلى حد كبير السكون التي غالباً ما يفر إليها العربي للتخلص من ثقل الضمة أو الكسرة ، وربما كانت الفتحة من وجهة نظر القدماء والمحدثين من علماء اللغة مساوية في قيمتها للسكون ((قال : سيبويه : قلت للخليل : ما الدليل على أن الفتحة أخف الحركات قال : قول العرب في عَضُد عَضْد وفي كَبِد كَبْد ولم يقولوا في جَمَل جَمْل، ولا في قَمَر قَمْر، فدل ذلك على أن الفتحة أخف الحركات))[3] ، معنى ذلك أن خفة نطقها تعدل خفة حذفها ؛ أي : خفة السكون[4] ، ويؤكد الدكتور إبراهيم مصطفى ما ذهب إليه الخليل بقوله : إنها ((الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية))[5] .

من جهة أخرى أفاد علماء اللغة من اختلاف مراتب ثقل الحركات وخفتها في تمييز بيئة الألفاظ ، ومعرفة ما ينتمي منها إلى البداوة مما يستعمل في البيئة الحضرية ، فقد ((مالت القبائل البدوية بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة ؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية . فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم ، والكسر والضم من الناحية الصوتية متشابهان ، لأنهما من أصوات اللين الضيقة ....غير أن الكسر دليل التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية . فهي حركة المؤنث في اللغة العربية والتأنيث عادة محل الرقة ، أو ضعف الأنوثة ..... بل إن من المحدثين من يؤكد أن الكسرة في كثير من اللغات ترمز إلى صغر الحجم والرقة وقصر الوقت))[6] .

إن ما توصل إليه المحدثون في دراساتهم اللغوية من مقاييس صوتية أفضت إلى تقسيم اللهجات القبلية على وفق مبدأي الخشونة والرقة إنما كان أساسه هو ثقل الحركة على اللسان العربي وتكلف النطق بها بإزاء خفة الأخرى ورقتها في أدائها ، فالثقل مظهر صوتي فرضته البيئة البدوية على ألسنة أبنائها كما فرضت عليهم كثيراً من المظاهر الحياتية والاجتماعية المعقدة ، في حين مثلت الخفة مظهراً صوتياً ناتجاً عن ظروف حياتية كانت أكثر استقراراً وأرق إيقاعاً على أبناء البيئة الحضرية ، لذلك كان القياس - من وجهة نظر المحدثين - أنه إذا رويت كلمة بروايتين : إحداهما تشتمل على ضم في موضع معين من هذه الكلمة ، والرواية الأخرى تتضمن الكسر في الموضع نفسه من الكلمة ، مثل (أسوة) أو (قدوة) اللتين تنطقان بضم أولهما وكسره - وبهما قرئ في القرآن الكريم - فالراجح أن الصيغة المشتملة على الضم تنتمي إلى بيئة بدوية ، وأن المشتملة على الكسر تنتمي إلى بيئة حضرية . ويرجح كذلك أن الروايتين أو الصيغتين كانتا تستعملان في زمن واحد ولكن في بيئتين مختلفتين ، فليست إحداهما بالأصل والأخرى فرع عنها ، أو ليست إحداهما بمثابة التطور للأخرى[7].

ولم يكن مقياس الثقل والخفة هذا مقتصراً على التفريق بين ما هو مضموم عن ما هو مكسور من الكلمات المروية بروايتين ، بل كان يشمل التفريق بين كل حركة ثقيلة بإزاء الحركة الأخف منها أو الأدنى في رتبة الثقل ، ففي قوله تعالى ((فإذا برق البصر))[8] يقول الدكتور علاء الحمزاوي : ((قرئ بكسر الراء وبفتحها والكسر قراءة حفص[9] ، وهما لغتان بمعني حار ، وقيل: الفتح لمع وشخص ، ومنه برق السيف يبرق - بالضم

([1]) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : الاستربادي : 99/2
([2]) الأشباه والنظائرفي النحو : السيوطي : 322/2
([3]) اللامات : الزجاجي : 53
([4]) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : د. عبد الصبور شاهين : 376
([5]) إحياء النحو : إبراهيم مصطفى : 78-79
([6]) في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس : 91 ، وينظر له : من أسرار اللغة : 80 ، علم الدلالة : أحمد مختار عمر : 34
([7]) ينظر : نفسه : 92 ، علم الدلالة : 34-35
([8]) القيامة / 7 .
([9]) ينظر : السبعة في القراءات : ابن مجاهد : 661

ـ إذا لمع ويقال : برق ـ بالكسر ـ بصره برقاً ، وبرق ـ بالفتح ـ بروقاً ؛ إذا تحير فلم يطرف ، ولعل الكسر لغة القبائل البدوية شرق الجزيرة ، والفتح لغة الحجاز ؛ لأنه إذا اجتمعت حركتان في كلمة فأخفهما لغة الحجاز والفتحة أخف من الكسرة ، ومما يؤكد أن الكسر لغة القبائل البدوية قول طرفة :

فنفسك فانع ولا تنعني وداو الكلوم ولا تبرَقِ

بالفتـح[1] ، وطرفة من قبيلة بكر إحدى قبائل شرق الجزيرة ، تلكم القبائل البدوية ، وكون قراءة حفص قراءة حجازية يفيد أن لغة الحجاز قد استعملت (برق) بالكسر ؛ ومن ثم يمكن القول بأن الفتح لغة الحجاز الخاصة والكسر لغة أخرى ، وربما كان الفتح لغة متأخرة عن الكسر بهدف التخفيف))[2] .

وحاصل الأمر أن هناك تقارباً ما بين كل من الفتحة والكسرة يرصده سيبويه بقوله : ((... وكان ذلك أخف عليهم ، حيث كانت الكسرة تشبه الألف))[3] ، وعلة ذلك التقارب هي ((أن الكسرة أسهل في أدائها من الضمة نظراً لانفراج الشفتين ، في كلتا الفتحة والكسرة ، واستدارتهما في الضمة ، ولذلك كانت الحركة المختارة بديلاً عن الفتحة هي الكسرة لدى البدو ، لسهولة أدائها أكثر من الضمة))[4] .

(1) ينظر : لسان العرب : (برق) : برواية (تبرَق) ، وفي ديوان طرفة بن العبد برواية : (تبرق) بكسر الراء من (أبرقَ) : 175
(2) الخصائص اللغوية لقراءة حفص دراسة في البنية والتركيب : د. علاء إسماعيل الحمزاوي : 36 ـ الشبكة المعلوماتية ـ(الأنترنيت)
(3) الكتاب : سيبويه : 255/2
(4) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : د. عبد الصبور شاهين : 291

المستوى الفيزيائي :

لقد كان من حرص علماء العربية أنهم لم يكتفوا ببيان مراتب ثقل الحركات أو قوتها ، بل لقد استوقفتهم طويلاً الأسباب الفيزيائية التي أدت إلى تفوق حركة على أخرى في الثقل أو القوة ، فمن ذلك ما رواه السيوطي أن رجلاً قال للخليل بن أحمد: ((لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل: ما أقل من يميز أفعاله ، أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال: لا أدري ، قال أخف الأفعال عليك السمع لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد))[1] .

وإذ يصف سيبويه الفتحة بالخفة[2] ويؤخرها في مرتبتها عن كل من الضمة والكسرة فذلك بسبب ((استشعاره اتخاذ اللسان حالة الانخفاض التام في قاع الفم عند النطق بها ... في حين يتخذ اللسان عند النطق بالضمة والكسرة ارتفاعاً يبلغ ثلث المسافة من الحركات(*)السابقة))[3] ، لذا نجده في تعليل خفة الألف عن الواو والياء يقول: ((وإنما خفت الألف هذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ولا تحرك أبداً ، فإنما هي بمنزلة النفس ، فمن ثم لم تثقل ثقل الواو عليهم ولا الياء لما ذكرت لك من خفة مؤنتها))[4] ، وهو إذ يميز في مراتب الخفة والثقل بين الواو والياء بقوله : ((... لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة))[5] فإنما يؤكد بقوله (عليهم) أن اللسان العربي أقر بسليقته ذلك التفاوت في الثقل وأدرك أن الجهد العضلي الأكبر في أدائهما يميل إلى كفة الضمة على حساب الكسرة .

ويؤكد الزجاجي مذهب سيبويه في تعليل خفة الفتحة عن كل من الضمة والكسرة بالقول : إن ((الضمة والكسرة تخرجان بتكلف واستعمال للشفتين ، والفتحة تخرج مع النفس بلا علاج))[6] ، إذ يدل قوله (بتكلف واستعمال الشفتين) على ثقل تلكما الحركتين وحاجتهما إلى أكثر من عضو من أعضاء الجهاز النطقي لأدائهما في حين لا تحتاج الفتحة إلى إجهاد عضلي البتة لكونها خفيفة ، أما ابن جني فقد استدل على خفتها بدليلين أحدهما : ((أنك تجد الحلق والفم مع الأنف منفتحتين لا يعترضان على الصوت بضغط أو حصر ، وتجد الأضراس سفلاً وعلواً مع الياء قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته ، والحنك عن ظهر اللسان ، فجرى الصوت متصعداً هناك وتجد معظم الشفتين مع الواو مضمومتين مع بعض الانفراج ليخرج النفس . فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر))[7] أما الآخر فقوله الذي ينقله السيوطي : ((أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضمة كما يفرون من السكون))[8] .

وبانتقالنا إلى الرازي نجد توسعاً ملحوظاً في التحليل الفسلجي والميكانيكي لأسباب تفاوت ثقل الحركات وذلك في قوله : ((أثقل الحركات الضمة ؛ لأنها لا تتم إلا بضم الشفتين ، ولا يتم ذلك إلا بعمل العضلتين الصلبتين الواصلتين إلى طرفي الشفة وأما الكسرة فإنه يكفي في تحصيلها العضلة الواحدة الجارية ، ثم الفتحة يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة ، وكما دلت هذه المعالم التشريحية على ما ذكرناه فالتجربة تظهره أيضاً))[9] .

ولا يكتفي الرازي بهذا القدر من التحليل ، بل يذهب إلى توضيح تلك التجربة بالقول : ((من أراد أن يتلفظ بالضمة فإنه لابد له من ضم شفتيه أولاً ثم رفعهما ثانياً ، ومن أراد التلفظ بالفتحة فإنه لابد له من فتح الفم

([1]) الأشباه والنظائر في النحو : 43/2
([2]) ينظر : الكتاب : 167/4 ، 188
([3]) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : 51 (*) يبدو أن ثمة خطأ طباعياً في النص يتحدد في كلمة (الحركات) ، والكلمة الأنسب هي (الحركة) لأنه لا توجد حركات سابقة على الضمة والكسرة غير الفتحة .
([4]) الكتاب : 335/4-336
([5]) نفسه : 37/4
([6]) اللامات : الزجاجي : 53
([7]) سر صناعة الإعراب: 8/1-9
([8]) الأشباه والنظائر في النحو : 43/2
([9]) مفاتيح الغيب : الرازي : 54/1

بحيث تنتصب الشفة العليا عند ذلك الفتح ، ومن أراد التلفظ بالكسرة فإنه لابد له من فتح الفم فتحاً قوياً والفتح القوي لا يحصل إلا بانجرار اللحى الأسفل وانخفاضه ، فلا جرم يسمى ذلك جراً وخفضاً وكسراً ؛ لأن انجرار القوي يوجب الكسر))[1] .

ويلحظ التفصيل المتقدم في أوضاع الجهاز النطقي وطبيعة عمل أعضائه في أثناء التصويت بتلك الحركات يتبين أن ثقل الحركة وخفتها مرهونان بعدد الأعضاء المشتركة في أدائها ، وهو ما أشار إليه الخليل أولاً وما فسره ابن يعيش ـ بعد ذلك ـ بمقدار الكلفة في النطق بقوله : ((اعلم أن الواو أثقل من الياء والألف ، والمعني بالثقل أن الكلفة عند النطق بها تكون أكثر ، والياء أخف من الواو وأثقل من الألف ، وإذا تدبرت ذلك عند النطق بالحرف وجدته صحيحاً))[2] .

مما تقدم يتبين أن لا خلاف يذكر في نتائج التحليلات الصوتية لطبيعة الحركات ومستويات أدائها ومراتبها في الثقل والخفة لدى علماء العربية المتقدمين منهم والمتأخرين الذين يتفقون جميعاً على قاعدة واحدة يوجزها السيوطي بقوله: ((أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة))[3] .

إلى جانب ذلك يمكننا القول أن لا خلاف في مراتب القوة والضعف عند علماء العربية التي جاءت متساوقة مع مراتب الثقل والقوة المتقدمة ، فالواو عند سيبويه أقوى من الياء أما الألف فتأتي ثالثة كونها الأضعف كما يتضح ذلك في قوله : ((فإذا ضعفت الواو فإنها تصير إلى الياء فصارت الألف أضعف))[4] وهو ما يؤكده ابن جني في قوله : ((إن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها ، وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف .... وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء من الألف وبعد الواو عنها))[5] وعلى هذا أبو الحسن بن فضال الذي يذهب إلى تحديد المرتبة الأولى في قوة الحركات بقوله : إن الضمة أقوى الحركات لأنها أولها[6] ، حتى إذا وصلنا إلى الشيخ خالد الأزهري وجدنا فكرة تحديد مراتب قوة الحركات تتسع بشيء من التفصيل عنده وذلك في قوله : ((وأقوى الحركات الضم ، ويليه الكسر ، ثم الفتح ، وسمي الأول ضماً لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولاً ثم رفعهما ثانياً ، وسمي كسراً لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً وسمي الثالث فتحاً لأنه يتولد من مجرد فتح الفم))[7] .

أما علماء العربية المحدثون فقد كانت لهم وقفات مختبرية طويلة لتحديد الحركات في مراتب ثقلها وخفتها وقوتها وضعفها وبيان الأثر الفيزيائي الفسلجي على أعضاء الجهاز النطقي لحظة التصويت بها ، وهم في غالب الأمر لا يحيدون عن مبدأ القدماء في تقسيمهم لمراتب الثقل والخفة ، فالتحليلات الصوتية عندهم تظهر أن ((الفتحة ـَ A : حركة متسعة ، وصائت وسطي قصير ، يكون اللسان معها مستوياً في قاع الفم ، مع ارتفاع خفيف في وسطه ، حيث يبقى الفم مفتوحاً بشكل متسع وحجرات الرنين فيها كبيرة ، أما وضع الشفتين معها فتكونان مسطوحتين منفرجتين .

الكسرة ـِ I : حركة ضيقة ، وصائت أمامي ، ويكون اللسان معها أقل ارتفاعاً منه مع حركة جونز المعيارية ... ومعها يرتفع مقدم اللسان تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى حد ممكن ، مع انفراج الشفتين .

الضمة ـُ U : حركة خلفية ضيقة ، تتكون حين يصبح اللسان أثناء تحقيقها أقرب ما يمكن من الحنك اللين واللهاة وحجرة الرنين الفمية ، مع وضع اللسان ضيقة جداً ، أما الشفتان فتكونان مفتوحتين فتحاً خفيفاً

([1])مفاتيح الغيب : 55/1
([2]) شرح الملوكي في التصريف : ابن يعيش : 410
([3]) الأشباه والنظائر في النحو : 43/2
([4]) الكتاب : 120/4
([5]) الخصائص : ابن جني : 69/1
([6]) ينظر : شرح عيون الإعراب : أبو الحسن بن فضال : 88 ، 92
([7]) شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري : 55/1

ومتقدمتين نحو الأمام بشكل مدور))[1] ، وبشيء من التفصيل نجد الدكتور عبد الرحمن الفوزان يصل من خلال تلك التقسيمات الصوتية إلى تحديد مراتب ثقل والخفة في الحركات كما يأتي :

((باعتبار الجزء المرتفع من اللسان :

متقدمة : وهي الياء وتتبعها الكسرة (يرتفع فيها مقدم اللسان) .

مركزية : وهي الألف وتتبعها الفتحة (يرتفع فيها وسط اللسان) .

متأخرة : وهي الواو وتتبعها الضمة (ويرتفع فيها مؤخر اللسان) .

باعتبار درجة ارتفاع اللسان :

عالية : وهي الواو وتتبعها الضمة ، والياء وتتبعها الكسرة (ودرجة ارتفاع اللسان تكون عالية) .

منخفضة : وهي الألف وتتبعها الفتحة (ولا تعني أن اللسان ينخفض أو لا يرتفع فيها ، وإنما المراد أن درجة ارتفاع اللسان تكون منخفضة مقارنة بما سبق) .

وهذا التقسيم يترتب عليه تقسيمان آخران ، وذلك زيادة في التفصيل ، وإلا فيمكن أن نكتفي به والتقسيمان الإضافيان هما :

أولاً : باعتبار وضع الفم : فكلما ارتفع اللسان كلما أنغلق الفم ، وكلما انخفض اللسان كلما أصبح الفم منفتحاً

منغلق : و ـُ ، ي ـِ منفتح : ا ـَ

ثانياً : باعتبار مجرى الهواء : فكلما اتسع الفم كلما كان مجرى الهواء متسعاً ، وكلما ضاق الفم كلما كان مجرى الهواء ضيقاً .

ضيق : و ـُ ، ي ـِ متسع : ا ـَ

باعتبار وضع الشفتين :

الشفتان بوضع دائري (مدورة) : وهي الواو وتتبعها الضمة .

بوضع غير دائري (غير مدورة) : وهي الياء والألف والكسرة والفتحة .

باعتبار سهولة النطق :

خفيفة : وهي الألف وتتبعها الفتحة .

ثقيلة : وهي الواو وتتبعها الضمة والياء وتتبعها الكسرة

ثم إن الثقيلة يمكن تقسيمها إلى :

ما هي ثقيلة : وهي الياء .

ما هي أثقل : وهي الواو .))[2]

([1]) علم اللسانيات الحديثة : عبد القادر عبد الجليل : 321

([2]) دروس في النظام الصوتي للغة العربية : عبد الرحمن الفوزان : الشبكة المعلوماتية (الأنترنيت)

من هذا يتضح لنا أن ((أبرز خاصية تميز الكسرة هي أنها أمامية ، إذ لا تشاركها فيها حركة أخرى ، وأبرز خاصية تميز الفتحة هي أنها منفتحة ، أما الضمة فتمتاز بخاصيتين ، خلفية ومستديرة ، والمقصود بالاستدارة أن الشفتين تكونان عند النطق بها مستديرتين (بينما تنفرجان عند النطق بالكسرة والفتحة) ، وهذه الخاصية المزدوجة بالنسبة للضمة (أي الخلفية في مستوى الحلق والاستدارة في مستوى الشفتين) تجعل نطقها أثقل من نطق الحركتين الأخريين ، ولاسيما الفتحة التي هي أخفها))[1] ، وقد يعزو أحد الباحثين تلك الخفة إلى استرخاء اللسان في أثناء ولادة حركة الفتحة إذ يقول : ((فلما نأتي إلى ولادة الحركات نجد أن الفتحة تولد باسترخاء اللسان في الفم فيه شيء قليل من ارتفاع مع اهتزاز الوترين الصوتيين وتلفظ بمجرد انفتاح اللسان لكن الضمة أثقل الحركات ، يقول علماؤنا القدماء أن الضمة أثقل الحركات لأنها تكون باستدارة الشفتين والعلم الصوتي الحديث يقول إنه وصل إلى أنه إضافة إلى استدارة الشفتين تلفظ الضمة بارتفاع اللسان من أقصاه إلى أقصى نقطة يمكن أن يرتفع إليها من الخلف ولو صعد فوقها لصار هناك احتكاك مسموع مع اهتزاز الوترين الصوتيين فالضمة إذن ثقيلة))[2] ، من هذا نصل إلى أن كثيراً من الدراسات التشريحية والمختبرية الحديثة المختصة بطبيعة أداء الحركات وتقسيم مراتب التصويت بها لم تختلف في نتائجها عن معالجات القدماء لطبيعة التصويت بهذه الحركات الثلاث ، ومن ثم نجدها تنتهي في تحديدها لمراتب الثقل والخفة في الحركات إلى ما أقره علماء السلف من قبل ، يقول الدكتور كمال بشر: ((الحركات : وهي نفسها متدرجة في قوة الوضوح السمعي ، على الوجه التالي تصاعدياً أيضاً : [a-æ,ɔ-e,o-I,u]))[3]

وقد لا يكتفي الدكتور رشيد العبيدي بتبني مذاهب القدماء في تحديد تلك المراتب بل نجده يستند إليها في وقوفه بوجه بعض النتائج التشريحية الحديثة التي أفضت إلى تحليل عملية التصويت بالحركات بطريقة تناقض الواقع وتختلف إلى حد ما مع ما أثبتته الدراسات القديمة وأكدته التحليلات المختبرية الحديثة في ما يخص طبيعة أداء تلك الحركات وما يشترك من أجزاء الجهاز النطقي في ولادتها ، يقول في ذلك : ((وللعرب الباحثين في العربية تقويم لكل حركة من هذه الحركات بحسب الخفة والثقل فالفتحة أخف الحركات الثلاث والكسرة تليها فهي أثقل منها ثم تلي الكسرة في الثقل الضمة فهي أثقل الحركات .

ولجوء العربي في نطقه إلى الفتحة لأنها أخف الحركات فراراً من الثقل[4] .... وهذا كله يؤكد صحة مذهب الباحث العربي في خفة الفتحة وسلامة الحكم عليها بذلك ، غير أن بعض الباحثين المحدثين[*] يرى غير ما وصل إلينا عن طبيعة هذه الحركة فهو (أن إخراج الفتحة أصعب من إخراج الضمة التي تقتضي فتحاً أقل من الذي للضمة وهي أصعب بدورها من الكسرة التي تقتضي انفتاحاً قليلاً للفم حتى أن صوتية الكسرة قد تخرج ويكاد الفكان يكونان منطبقين الواحد على الآخر) ، ويريد بذلك أن الكسرة هي أخف الحركات .

وسبب ذهابه إلى هذا الرأي هو أنه قام كما يبدو بدراسة تشريحية للجهاز النطقي ليتبين من خلال ذلك حقيقة الخفة والثقل فثبت لديه أن نطق الفتحة يؤدي إلى بعد الفكين مما يؤدي إلى حركة العضلات الآتية :

الماضعة : وهي عضلة عريضة وغليظة قوية .

الجناحية : وهي عضلة مساعدة للأولى ـ الماضعة .

الصدغية : وهي عضلة مساعدة للثانية ـ الجناحية .

وهذه العضلات ترفع الفك السفلي .

أما الفك العلوي وإبعاده عن الفك السفلي فتقوم به ثلاث عضلات أيضاً ، ضعيفة : هي (ذات البطنين والضرسية الأمية ، واللقنية الأمية) .

([1]) التصريف العربي : البكوش : 46-47
([2]) برنامج لمسات بيانية : د. حسام النعيمي : الشبكة المعلوماتية (الأنترنيت)
([3]) علم الأصوات : د. كمال بشر : 219
([4]) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 2/ 322 وإحياء النحو :78-79
*هو أحمد الخضر غزال في بحثه : فلسفة الحركات في اللغة العربية ص70 نشر في مجلة اللسان العربي م10 ج1 عام 1973

يقول الباحث : (فعملية الإقفال - إذن - بفضل عضلاتها القوية أسهل وأيسر من عملية الفتح الضعيفة العضلات فإخراج الفتحة أصعب من إخراج الضمة التي تقتضي فتحاً أقل من الذي للفتحة وهي أصعب بدورها من الكسرة التي تقتضي انفتاحاً قليلاً للفم حتى أن صوتية الكسرة قد تخرج ، ويكاد الفكان يكونان منطبقين الواحد على الآخر)[1]))[2] .

ثم يقف الدكتور العبيدي ليرد على ما ذهب إليه غزال بالقول : ((والذي يتأمل النتيجة التي ذكرها يجد أنها غير سليمة ، من خلال ما تقدم يتبين لنا أن الكسرة ليست أخف الحركات - كما يرى- وليست (الضمة) هي الرتبة الوسطى ثم الفتحة بوصفها أثقل الحركات .

ففي حين يرى الباحث أن الإقفال يوجب تحريك العضلات القوية يحكم على هذه الحالة بأنها (أسهل وأيسر من عملية الفتح الضعيفة الحركات) فإذا كانت الفتحة تصحبها عضلات خفيفة غير قوية فهي إذن أخف من غيرها ولذلك لا يصح قوله : فإخراج الفتحة أصعب من إخراج الضمة التي تقتضي فتحاً أقل من الذي للفتحة .. لأن هذا الحكم هو محض التضاد والتناقض ولا يمكن قبوله ، ويبدو الأمر في مثل هذه الأبحاث هو افتراضات غير منطقية ولا موضوعية وإنما يصدر الباحثون عن مثل ذلك لمجرد المخالفة وادعاء الاستحداث والجديد في الدراسات اللغوية عامة ، والبحث الصوتي بشكل خاص))[3] .

أما الدكتور فاضل السامرائي فيضيف إلى ما تقدم رأياً يجمع فيه مذاهب القدماء من علماء العربية في إقرار مبدأي الثقل والخفة في الحركات إلى جانب ما أقروه بشأن مبدأي القوة والضعف في قوله : ((نشير إلى حقيقة لغوية اتفق عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً ، وهي أن الضمة أقوى الحركات وأثقلها ، ثم تليها الكسرة ، ثم تليها الفتحة وهي أخف الحركات ... إن النطق بالضمة يحتاج إلى جهد عضلي أكثر من الكسرة والفتحة ، وذلك لأنها لا تنطق إلا بانضمام الشفتين وارتفاعهما ، ولا تحتاج الكسرة ولا الفتحة إلى ذلك كما هو ظاهر ومعلوم))[4] ، ولا نصل إلى الدكتور عبد الصبور شاهين حتى نجده ينفرد برأي جديد يقوم على أساس موافقة القدماء في الإقرار بثقل كل من الضمة والكسرة وقوتهما مع تأخر الفتحة عنهما في مرتبة الخفة ، وتقدمها عليهما - في الوقت نفسه - في مرتبة القوة وذلك في قوله : ((...فالضمة أو الكسرة حركة ثقيلة (قوية) ، ولذا يتخلص منها حين تقع موقعاً تظهر فيها قوتها ، والفتحة (خفيفة) ولذا لا يتخلص منها ، أي لا يجوز حذفها إلا شذوذاً ، لأن خفة النطق بها تعدل خفة حذفها ... والحق أن نظرة القدماء في الجمع بين الضمة والكسرة والمماثلة بينهما نظرة صحيحة من الوجهة العلمية صدقتها تجارب المحدثين وآراؤهم))[5] ومن تلك التجارب ما ينقله لنا من قول العالم اللغوي فليتشر : ((إن الصوت (i) - أي: الكسرة – يشبه شبهاً كبيراً الصوت (u) – أي: الضمة ، إذا ما تخلصنا من الموجات التي تزيد عن (ألف) ذبذبة في الثانية ، ولكن بما أن نسبة الشبه بينهما تزيد في هذه النقطة على تسعين في المائة ، فإن من الواضح أن بعض الصفات لا يزال موجوداً في منطقة الذبذبات المنخفضة في الصوت (i) وهي التي تميز بينه وبين الصوت (u)))[6] .

ثم ينتهي الدكتور شاهين إلى تبني نتائج بعض الدراسات الحديثة في تقسيمه مراتب القوة في الحركات وذلك في قوله : ((...والفرق بينهما يكمن في منطقة تحتوي أقل من عشرة بالمائة من الاختلاف ، وقد نتج هذا التقارب من ناحية عضوية هي أن وضع اللسان يكون أضيق ما يكون فيهما .. فهو في الكسرة مطبق تقريباً بجزئه الأمامي على منطقتي اللثة والغار ، وهو في الضمة مطبق بجزئه الخلفي على منطقة الطبق ، فكمية الهواء التي يسمح لها بالانطلاق في هاتين الحالتين تكاد تكون متساوية ، ولكن شكل غرفة الرنين في الفم هو الذي يحدث الفرق بينهما في الطابع .

([1]) فلسفة الحركات في اللغة العربية : أحمد الخضر غزال : 71 نقلاً عن مباحث في علم اللغة واللسانيات : 94
([2]) مباحث في علم اللغة واللسانيات : 93-94
([3]) نفسه : 95
([4]) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني : د. فاضل السامرائي : 114-115
([5]) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 376
([6]) نفسه : 376 ، وينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 290

أما في الفتحة فإن اللسان يكون أكثر ابتعاداً عن الحدث الأعلى ، ومن ثم تكون كمية الهواء المنطلقة من الرنين إلى خارج الفم أكبر ، كما أن غرفة الرنين تكون أوسع ، فيتوفر للصوت من القوة في هذه الحالة ما لا يتوفر له في الحالتين السابقتين ولذا عد المحدثون صوت الفتحة أقوى الحركات جميعاً))[1] .

ولا نختم رحلتنا البحثية في دراسة المستوى الفيزيائي لمراتب الحركات حتى نقف عند رأي الباحث حمد الجاسر الذي يذهب فيه إلى التسليم بأحقية حركة الضمة في احتلالها مواقع الصدارة في مراتب القوة ، في مقابل تبني رأي جديد يقضي بصدارة حركة الكسرة مراتب الثقل ، يقول في ذلك : ((علينا بداية أن نذكر أن الخلاف في هذه المسألة هو بين نوعين من المصطلحات (الأثقل/الأخف) من جهة ، و(القوة/الضعف) من جهة أخرى ، فمن الحركات ما هو ثقيل ، ومنها ما هو قوي .... ويبدو أن ثمة فرقاً بين (الثقيل) و(القوي) ، فالعلماء القدامى من السلف كانوا يرون أن الضمة هي أقوى الحركات وهي كذلك على الجهاز الصوتي ... أما الكسرة فهي الأثقل ـ وليست الأقوى ـ في الحركات ؛ لأنها ثقيلة في النطق على اللسان أكثر من الضمة ، فلو أخذنا هذين البيتين المشهورين :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومِلِ[2]

و:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجلُ[3]

فإننا لا نعاني في لفظ (الرجلُ) ما نعانيه من ثقل في نطق (فحومِلِ) . وبهذا يمكن أن نقول : إن الضمة قوية كصوت والكسرة ثقيلة في النطق ، والفرق واضح بين التعبيرين))[4] .

وقد لا نجد في ما عرضه الجاسر من نتائج أي دليل علمي يدعم رأيه في أن الكسرة أثقل في نطقها من الضمة وأنها ـ على حد زعمه ـ تحتل موقع الصدارة في مراتب الثقل ، ذاك أن نتائجه لم تبن على أساس من التحليل الصوتي المستند إلى الوقائع العلمية ، بل كانت معاييره تعتمد الذائقة الشخصية فيصلاً في موازنته بين صوتي المجرى في البيتين اللذين ساقهما للتدليل على ثقل الكسرة بإزاء خفة الضمة ، ولو سلمنا جدلاً لمعايير الذائقة التي ارتضاها الباحث فإننا لا نستطيع أن نسلم أو نتفق مع مبادئ الموازنة التي عقدها لاضطرابها في شكلها ومضمونها ؛ ذاك أن طرفي الموازنة يبدوان غير متكافئين لا في وزن البيتين ولا مكونات تفعيلاتهما ولا إيقاع قافيتيهما إذ لا يجمعهما جامع غير قافية اللام . فالبيت الأول من البحر الطويل الذي انتهى بالتفعيلة (مفاعلن) التي يجسدها قوله: (فحوملي) ؛ إي أن التفعيلة الأخيرة تنتهي بالوتد (ملي) أما البيت الآخر فمن البحر البسيط الذي انتهى بالتفعيلة (فعِلُ) التي يجسدها قوله : (رجلو) ؛ أي أن التفعيلة الأخيرة تنتهي بالفاصلة (رجلو) والمنعم في تلكما النهايتين أي: (الوتد والفاصلة) يجد التفاوت بينهما في المساحات الصوتية واضحاً ، فالمساحة الصوتية بين آخر ساكن في البيت الأول (و) والمجرى (ـِ) أضيق من المساحة الصوتية بين آخر ساكن في البيت الآخر (ر) الأولى والمجرى (ـُ) ، ما قد ينتج عن ذلك الضيق نوع من الضغط على اللسان أو شيء من الشدة في النبر في موضع أداء حركة الكسرة يفضى إلى مضاعفة ثقلها لحظة النطق بها ، في حين قد تسبب المساحة الصوتية الأوسع في آخر تفعيلة من البيت الآخر نوعاً من الاسترخاء العضلي في الجهاز النطقي يمنح اللسان فرصة لأداء حركة الضمة في شكلها الطبيعي ، لذا ظهر البيت الأول عند الجاسر أثقل في أداء صوت مجراه من البيت الآخر كحالة طبيعية لموازنة غير متكافئة ، ولو كان الجاسر قد عقد موازنته بين بيتين ينتميان إلى بحر واحد وقافية واحدة ، مع اختلافهما في صوتي المجرى ، لبان له التفاوت في ثقل الحركتين بشكل أوضح ، من ذلك مثلاً قول النابغة الذبياني :

([1]) نفسه : 377 .
([2]) ديوان امرئ القيس : 8
([3]) ديوان الأعشى الكبير : 55
([4]) المسائل الخلافية في الحركات العربية : حمد الجاسر : الشبكة المعلوماتية (الأنترنيت)

وقد خفتُ حتى ما تزيدُ مخافتي على وعلٍ في ذي المطارةِ عاقلِ [1]

وقوله : كأني شددتُ الرحلَ حينَ تشذرتْ على قارحٍ مما تضمنَ عاقلُ [2]

أو بين روايتي بيت واحد ، كقول النابغة الشهير :

زعمَ الغراب بأن رحلتنا غداً وبذاك خبّرنا الغدافُ الأسودُ[3]

زعمَ الغراب بأن رحلتنا غداً وبذاك تنعابُ الغرابِ الأسودِ

إذ يمكن للذائقة ـ في مثل هذا الإطار من الموازنة ـ أن تستشعر الثقل والعناء في شكلهما الحقيقي ، ومن ثم سينتهي الحكم حتماً إلى تغليب الثقل الحقيقي الملموس علمياً وعملياً على الثقل المتولد من تأثير الانطباعات النفسية أو من سيادة الشائع في أوساط المجتمع .

(1) ديوان النابغة الذبياني : 144
(2) نفسه : 116
(3) نفسه : 89

المستوى الصرفي :

اهتم علماء العربية منذ بدء مراحل الاستقراء والجمع والتأليف خلال القرن الثاني الهجري بدراسة بنية الكلمة العربية ونظامها القائم على أساس من الانسجام سواء بين طبيعة حروفها أو بين حروفها وحركاتها ، وقد كان لثقل تلك الحركات وخفتها دور بالغ في ضبط كثير من القواعد الصرفية ، وتعليل ما أشكل من مسائل البناء الصرفي ، وتفسير بعض الظواهر التي جبل عليها اللسان العربي بدافع السليقة أو بتأثير البيئة المحيطة به .

ففي مسائل الشيوع وجدوا - في الغالب- أن الفتحة بحكم خفتها أكثر الحركات شيوعاً في اللغة العربية من أختيها الكسرة والضمة تليها الكسرة ، فالضمة ، والفارق كبير بين شيوع الفتحة وشيوع كل من الكسرة والضمة ، بينما الفارق بين الكسرة والضمة ليس كبيراً[1] ، غير أن سيبويه كان يميل مرة إلى تغليب كفة الخفيف فيراه أكثر من الثقيل - وهو الأصل- فيقول : ((وقالوا : شحِحت كما قالوا : بخِلت ، وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة ، ألا ترى أن فَعِلَ أكثر من فَعُلَ .... وليس شيء أكثر في كلامهم من فَعَلٍ))[2] ، وعلى ذلك ابن جني الذي يمثل لكثرة الخفيف وقلة الثقيل بـ ((أنك لا تجد في الثنائي -على قلة حروفه - ما أوله مضموم ، إلا قليل ؛ وإنما عامته على الفتح ، نحو هل ، وبل ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومَن وفي المعتل أو ولو وكي ، وأي ، أو على الكسر ؛ نحو إن ، ومِن ، وإذ . وفي المعتل إي ، وفي ، وهي . ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلاً قالوا : هُو ، وأما هُم فمحذوفة من همو ، كما أن مُذ محذوفة من منذ))[3] .

ومرة أخرى كان يرى سيبويه أن الثقيل أكثر شيوعاً من الخفيف لأسباب أخرى غير الخفة والثقل ، يقول في ذلك : ((واعلم أن الشيء قد يقل في كلامهم ، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون فمما قل فُعلَلٌ وفُعلُلٌ وهم يقولون : رَدَّدَ يرَدِّدُ الرجل . .... وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضاً . وذلك نحو: سلِس وقلِق ، ولم يكثر كثرة رَدَدتُ في الثلاثة كراهية كثرة التضعيف في كلامهم . فكأن هذه الأشياء تعاقب))[4] يريد بذلك أن الأصل في الخفيف الكثرة غير أن من الكثير ما يستكره لديهم أحياناً لثقله في الاستعمال فيقل وينحسر بإزاء نظيره من الثقيل الذي يستساغ مع ثقله فيكثر بسبب شيوعه في الاستعمال ويضيف ابن جني لعلة الكراهة تلك علة أخرى بقوله : ((فإن قلت : فما بالهم كثر عنهم باب فُعُل ، نحو عُنُق وطُنُب ، وقل عنهم باب فِعِل نحو إبل وإطِل مع أن الضمة أثقل من الكسرة ؟ فالجواب عنه من موضعين : أحدهما أن سيبويه قال : (واعلم أنه قد يقل الشيء في كلامهم ، وغيره أثقل منه ، كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون) فهذا قول ، والآخر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة ، فإنها أقوى منها وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف))[5] ، فالعربي في وجهة نظر ابن جني قد يؤثر الثقيل فيكثر من استعماله على حساب الخفيف ، استشعاراً بقوة الثقيل وتجنباً لضعف الخفيف فهذه ((قضية صوتية في قوانين الثقل والخفة في نطق الأصوات ، وهي كراهة اجتماع أصوات تحدث ثقلاً على النطق))[6] فإذا التقت حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تستنكر ولم تثقل أو تستكره ، بخلاف الحركات الثقيلة إذا توالت منها اثنتان في كلمة واحدة استكرهت واستثقلت في نطقها ، لما يعانيه الناطق بالكلمة من مشقة في أدائها الصوتي[7] ، ((فتوالي الضم ثم الكسر ثم الفتح أشق من توالي ضمتين ثم الفتح ، أو توالي كسرتين ثم الفتح))[8] .

---

(1) ينظر : دروس في النظام الصوتي للغة العربية .
(2) الكتاب : 37/4
(3) الخصائص : 69/1
(4) الكتاب : 430/4
(5) الخصائص : 68/1-69
(6) مباحث في علم اللغة واللسانيات : 64
(7) ينظر : جماليات التلاؤم والتنافر بين البلاغيين واللغويين : أسامة عبد العزيز : الشبكة المعلوماتية (الأنترنيت)
(8) في اللهجات العربية : 86

وقد تشيع بعض الأبنية الصرفية مع ثقلها في اللسان العربي في مقابل اطراح الخفيف وعدم استعماله بسبب كراهة استعماله يقول سيبويه في ذلك : ((وقد يطرحونه وذلك نحو فُعالِل وفِعلِل وفُعِلِل كراهية كثرة ما يستثقلون..... وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم ، كراهية ذلك . وهو وعوت وحيوت . تقول حييت وحيي قبل ، فتضاعف . وتقول : احووى فهذا أثقل . وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف والمعتلين وإن اختلفا))[1] .

في مقابل ذلك قد يشيع الخفيف بسبب من كثرة اللجوء إلى حذف الثقيل من الكلام ؛ لأن من العرب ((من يقول: (دموان) وهو قليل ، وقال بعضهم : (دمان) ، وحذف الياء من هذا أقل من الواو . قال الشارح : اعلم أن الواو أثقل من الياء والألف ، والمعني بالثقل أن الكلفة عند النطق بها تكون أكثر ، والياء أخف من الواو وأثقل من الألف . وإذا تدبرت ذلك عند النطق بالحرف وجدته صحيحاً ، فلذلك كان حذف الياء هنا أقل من حذف الواو وأكثر من حذف الألف))[2] .

وقد رصد الدكتور الفوزان مواطن شيوع التعامل بين أصوات العلة جميعاً ، فوجد أن التعامل بين الواو والياء في بعض المسائل الصرفية أكثر منه بين الألف والواو بسبب من اشتراك كل من الواو والياء في القوة والثقل ويمكن تلمس ذلك بجلاء في باب الإعلال كما يأتي :

((الألف ⟵ واو في موضع واحد (ضورب)

الألف ⟵ ياء في موضعين (مصيبيح ، غليم)

الواو والياء ⟵ ألف في موضع واحد بعشرة شروط (قال ، باع)

الياء ⟵ واو في أربعة مواضع (موقن ، قضو ، تقوى ، طوبى)

الواو ⟵ ياء في عشرة مواضع (رضي ، صيام ، ديار ، أعطيت ، ميزان ، دنيا ، سيد ، مرضي ، عصي ، صيم))[3].

من جانب آخر كان لرتب الحركات أثر واضح في تعليل قدرة اللسان العربي على النطق بالأبنية التي ينتقل فيها اللسان من الأثقل إلى الأخف ، وعدم قدرته على النطق بما يكون الانتقال فيه من الأخف إلى الأثقل ، قال سيبويه : ((يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو: فِعُلَ ؛ ولا يكون ذلك لازماً في غير الأول أيضاً إلا أن يدركه الإعراب ، نحو قولك : فَخِذٌ كما ترى وأشباهه))[4] وفي ذلك يقول الفراء : ((وقوله : (أنلزمُكُموها)[5] العرب تسكن الميم التي من اللزوم فيقولون أنلزمْكموها . وذلك أن الحركات توالت فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها وإنها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفف . إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة... مثل قول الشاعر :

وناع يخبِرْنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

([1]) الكتاب : 430/4 - 431
([2]) شرح التصريف الملوكي : 410
([3]) دروس في النظام الصوتي للغة العربية .
([4]) الكتاب : 335/4
([5]) هود/28

...فإنما يستثقل الضم والكسر لأن لمخرجيهما على اللسان والشفتين تنضم الرفعة بهما فيثقل الضمة ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة فترى ذلك ثقيلاً))[1] ، ويضيف ابن الوراق قوله : ((الدليل على أن (فِعَل) لا يجوز إسكانه لخفة الفتح ، فيسقط أن يكون على (فِعْل) ، وجواز كسر أولهما دلالة (فِعَل) دون (فِعْل) ، لأن الثاني لو كان مضموماً فيهما لم يجز كسر الأول ، لأنه لا كسر بعده ، فتكسر الأول للكسرة التي بعده ، ولا يجوز أن يكون الأصل فيهما كسر الأول وضم الثاني ، لأنه ليس في أبنيتهم ، ولا يوجد في كلامهم كسرة بعدها ضمة لازمة فوجب أن يكون (فِعَل) لما ذكرناه))[2] ، وإلى ذلك ذهب ابن جني في قوله : ((فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً ، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف ، إنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه ، وأنت لو رمت أن تأتي بكسرة أو ضمة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة ، وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح ، وذلك نحو (فِعْل) من القول والطول ، أصله أن تقول : قِوْل وطِوْل ، ثم تستثقل ذلك فتقلب الواو للكسرة قبلها ياء ، فتقول : قيل وطيل ، وقد قالتهما العرب مقلوبين هكذا))[3] ، ويبدو أن صعوبة الانتقال من الأخف إلى الأثقل كانت سبباً قاد اللسان العربي إلى توخي صيغة (فُعِلَ) دون (فِعُلَ) من بين صيغ الفعل الاثني عشر ليختص به الفعل المبني للمعلوم ، يقول ديكنقوز في ذلك : ((خيف أن يلحق المجهول بقسم الأسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد في الأسماء لئلا يتوهم أنه من الأسماء بسبب بعد معناه عن معنى الفعل وإذا كانت صيغته مما لا توجد في الأسماء علم أنه من الأفعال لا من الأسماء وهي ؛ أي تلك الصيغة غير المعقولة (فُعِلَ) بضم الفاء وكسر العين ، فإن قلت : لو كسر الفاء وضم العين يحصل المقصود ، إذ لا يوجد في الأسماء هذا الوزن أيضاً ، قلت : نعم إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس ؛ لإن الأول طلب ثقل بعد خفة بخلاف الثاني))[4] .

ولم يكن الانتقال من الكسر إلى الضم وحده المستكره عند العرب ، بل نجد الانتقال من الضم إلى الكسر يستكره في بعض المواضع ، يقول سيبويه: ((وقالوا في مثلٍ: (لم يحرم من فُصْد له) ، وقال أبو النجم :

لو عُصْرَ منه البان والمسك انعصر

يريد عُصِرَ ... وكرهوا في عُصِرَ الكسرة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو مع الياء في مواضع . ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل ، فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال))[5] ، إذ يلاحظ هنا أن العرب تفر إلى إسكان الثاني تخلصاً من الثقل ، وقد يفرون كذلك متى ما كان الثاني مكسوراً أو مضموماً وقد سبق بفتح ، كقولهم ((في فخِذٍ: فخْذ ، وفي كَبِدٍ : كبْد ، وفي عضُدٍ : عَضْد ، وفي الرجُل : رَجْل ، وفي كرُم الرجلُ : كَرْم ، وفي علِم : علْم ، وهي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم .... وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل))[6] .

ولم تكن صعوبة الانتقال تلك من الأخف إلى الأثقل مقتصرة على صيغ الأبنية الثلاثية في العربية ، بل نجد في صيغ الأبنية الرباعية ما كان ممتنعاً للسبب نفسه ، قال ابن جني : ((وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي - وهو فِعلُل - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم وإن كان بينهما حاجز لأنه ساكن فضعُف لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً على أن بعضهم حكى زئبر وضِئبل وخِرفع ، وحكيت عن بعض البصريين (إصبُع) وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد باباً ولا يتخذ مثلها قياساً))[7] ، ويؤكد الجوهري ذلك بقوله : ((الضِئبِل بالكسر والهمز

([1]) معاني القرآن : الفراء : 2/12-13
([2]) علل النحو : الوراق : 291
([3]) سر صناعة الإعراب: ابن جني : 1/18-19
([4]) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف : ديكنقوز : 63 ، وينظر : الخصائص : 1/68
([5]) الكتاب : 1/114
([6]) نفسه : 4/113-114
([7]) الخصائص : 1/68

مثال الزئبِر : الداهية . وربما جاء ضم الباء فيهما ، قال ثعلب : لا نعلم في الكلام فِعلُلٌ ، فإن كان هذان الحرفان مسموعين ، بضم الباء فيهما ، فهو من النوادر))[1] .

أما مبدأ الكراهة فلم يكن هو الآخر مقتصراً على ظاهرة الانتقال من الأثقل إلى الأعلى بل لقد كان اللسان العربي يفر من اجتماع الثقيلين كراهة التكلف في نطقهما ، يقول سيبويه : ((وأما فَعُلٌ فإنه لا يُضم منه ما كُسر من فَعِلٍ لأن الضم أثقل عندهم ، فكرهوا الضمتين ، ولم يخافو التباس معنيين ، فعمدوا إلى الأخف ، ولم يريدوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في فَعِل – يعني في الاتباع- فيحتمل هذا ، فصار الفتح مع الكسر عندهم محتملاً ، وكرهوا الضم مع الضم))[2] ، ومعنى ذلك في نظر السيرافي أنهم لم يقولوا في مضارع فعُل يُفعُل على ما توجبه ضمة الماضي ، كما كسروا أول مضارع فعِل حين قالوا تِعلَم ؛ لأن الكسر مع الفتح أخف من اجتماع ضمتين ؛ ولم تكن بهم حاجة إلى تحمل الضمتين لأن المعنى لا يتغير ؛ فتكون إبانة المعنى داعية لهم إلى تحمل الثقل . وهو ما أشار إليه بقوله : ولم يخافوا التباسا فعمدوا إلى الأخف[3] .

أما الانسجام في المباني الصرفية فقد حظي باهتمام كبير من قبل علماء اللغة ، وكانوا - إلى حد ما- يعتمدون رتب الحركات أساساً في عقد العلاقات بين صوامت الكلمة ومصوتاتها ، قال سيبويه في فتح عين الفعل إن كانت عينه همزة أو هاء أو عيناً أو حاء أو غيناً أو خاء أو لاماً أو عيناً ((قولك : قرأ يقرأ ، وجبه يجبه ، وقلع يقلع ، وفرغ يفرغ ، وذبح يذبح ، وسلخ يسلخ .....هذا إذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات ، وأما ما كانت فيه عينات فهو كقولك : سأل يسأل ، وذهب يذهب ، وبعث يبعث ، وشغر يشغر ، وذخر يذخر ..... وإنما فتحوا هذه الأحرف لأنها سفلت في الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها ، وهو الألف ، وإنما الحركات من الألف والياء والواو ، وكذلك حركوهن إذا كن عينات ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء ؛ لأنهما من الحروف التي ارتفعت ، والحروف المرتفعة حيز على حدة ، فإنما تتناول للمرتفع حركة من مرتفع ، وكره أن يتناول للذي قد سفل حركة من هذا الحيز))[4] لقد برهنت الدراسات الحديثة على أن المتكلم حين يميل إلى الاقتصاد في الجهد العضلي فإنه يجنح من دون قصد منه أو تعمد إلى الانسجام بين حركات الكلمات وحروفها[5] وسيبويه في النص السابق إنما ((يربط صورة الفعل بظاهرة الميل إلى الانسجام بين الصوامت والحركات ، فإذا سفل مخرج الصوت الصامت في الحلق ناسب أن تكون حركته من أقرب المواضع إليه ، والفتحة بحكم كونها (أوسع الحركات) هي أنسب ما يسبق الصوت الحلقي أو يلحقه ، فأما إذا كانت عين الكلمة أو لامها من الأصوات المرتفعة فمن المناسب أن تكون الحركة السابقة على اللام ، أو اللاحقة للعين من الموضع الأقرب إليها ، أي كسرة أو ضمة ، نظراً لتقدم مخرجهما في الفم))[6] .

وللانسجام درجات بعضها أيسر من بعض والناطق قد لا يتلمس أيسر السبل بل قد يقوم ببعض الانسجام أياً كانت درجته من اليسر ويبدو أن لهجات البدو كانت أميل إلى هذا الانسجام من لهجات الحضر التي فيها تحقق الأصوات نتيجة التأني والتؤدة في النطق فإذا قيل لنا إن الحجازيين كانوا يقولون (برأت من المرض) وسائر العرب يقولون (برئت) ، أمكننا بسهولة أن نتصور أن الأصل هو (برئت) ، وأن نوعاً من الانسجام بين الحركات قد أدى إلى الصيغة الأخرى (برأت)[7] . فحيث أراد الحجازيون التسفل بالهمزة حركوا الراء بالفتح وحيث أراد الآخرون التصعد بالهمزة حركوا الراء بالكسر ليحققوا الانسجام .

زيادة على ذلك ، نجد الانسجام بين صوامت الكلمة ومصوتاتها ربما يكون سبباً في استساغتها وإن كانت ثقيلة والعكس صحيح ، حتى أن ((هجوم الحركات على الحركات ينتقض إذا ما ارتبطت الحركة بالحرف وكانت من

([1]) الصحاح : الجوهري : (ضبل)
([2]) الكتاب : 113/4 ، وينظر : معاني القرآن : 12/1
([3]) ينظر : نفسه : 113/4 الهامش (1)
([4]) الكتاب : 101/4
([5]) ينظر : في اللهجات العربية : 86
([6]) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 289
([7]) ينظر : في اللهجات العربية : 86 ، يمكن مراجعة الصفحات 87 وما بعدها للاطلاع على نماذج أخرى من الانسجام يوردها الدكتور أنيس في كتابه

جنسه ، فلربما يكون الثقل نابعاً من هذا الأمر ، فمثلاً كلمة (جَزَعَ) تكون سهلة في متناول الأداء الصوتي إذا ما بقيت على صورتها ؛ أي فتح الجيم والزاي ، بخلاف ضمهما فتصبح الكلمة (جُزُعَ) ، أو ضم الأول وكسر الثاني فتصبح (جُزِعَ) فهذا التغيير يُدْخِل الكلمة في دائرة الثقل النطقي وصعوبة الأداء الصوتي رغم أن المخارج ثبتت ولم تتغير ، ونستنتج من هذا أن هناك عامل آخر سَوَّغَ مثل هذا التنافر أو نفاه ألا وهو (الذوق) فربما نجد أنفسنا نستسيغ الكلمة السابقة وهي مفتوحة الجيم والزاي، وربما نستسيغ ضم الأول والثاني لكننا نتردد فيما هو خلاف ذلك من أحوال للتشكيل الصرفي والحركي للكلمة))[1] .

ومن مظاهر الانسجام التي مال إليها اللسان العربي ما يعرف بظاهرة القلب ، فالواو غالباً ما تقلب لثقلها ياء لما بينهما من المماثلة والمقاربة ، والياء في طبيعتها تغلب لخفتها ، قال سيبويه في باب قلب الواو ياء : ((فمن ذلك قولهم : الميزان والميعاد ؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في ليلة وسيد ونحوهما ... وترك الواو في موزان أثقل ، من قبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء .... فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تدانى في المخارج ، لكثرة استعمالهم إياهما وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف ، أو من بعضهن ، فكان العمل من وجه واحد أخف عليهم ، كما أن رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم في الإدغام ... فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل موعد وموقف ، لم تقلب ألفاً لخفة الفتحة والألف عليهم ، ألا تراهم يفرون إليها))[2] .

إن كراهية اجتماع الواو والياء في بعض المواضع جعلت من الصيغ الصرفية افتراضية ، إذ لا وجود لما يمثلها في اللسان العربي ، يقول سيبويه في ذلك: ((وليس في بنات الياء فعلت كما أنه ليس في باب رميت فعلت ؛ وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلاً للواو من الواو لها ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف إلى ما يستثقلون . ودخلت فعلت على بنات الواو كما دخلت في باب غزوت في قوله: شقيت وغبيت ؛ لأنها نقلت من الأثقل إلى الأخف ، ولو قلت فعلت في الياء لكنت مخرجاً الأخف إلى الأثقل ، ولو قلت في باب زدت فعلت فقلت: زدت تزود كما أنك لو قلتها من رميت لكانت رمو يرمو فتضم الزاي كما كسرت الخاء في خفت))[3] ويذكر لنا ابن الأنباري صيغاً صرفية أخرى لم تتكلم بها العربية بسبب ثقل اجتماع الواو والياء في بنائها قال في بعض صيغ جموع التكسير : ((قيل : فلم جمعوا (فعلاً) إذا كانت عينه ياء أو واواً على (أفعال) ولم يجمعوه على (افعُل) ؟ قيل: لأنهم لو جمعوه على (أفعُل) على قياس الصحيح ، لأدى ذلك إلى الاستثقال ، ألا ترى أنك لو قلت في جمع (بيت : أبيُت) وفي جمع (عود : أعوُد) لأدى ذلك إلى ضم الياء والواو ، والياء تستثقل عليها الضمة ؛ لأنها معها بمنزلة ياء وواو ، وكذلك الواو أيضاً تستثقل عليها الضمة أكثر من الياء ؛ لأنها معها بمنزلة واوين ، فلما كان ذلك مستثقلاً ، عدلوا عنه إلى (أفعال)))[4] .

ويبدو أن مظاهر القلب لغرض الانسجام كثيراً ما ألقت بظلالها على قراءات القرآن الكريم ، فمن بين تلك القراءات قراءة (القيام)[5] ((وأصله القيْوام غلبت الياء ، وقرئ[6] (القيم) وأصله القيْوِم ، فغلبت الياء أيضاً ، كقوله تعالى : (هيِّن)[7] وأصله هيْون لأنه من هان يهون هوناً ، وقيام كديّار في قوله تعالى : (ديّارا)[8] ، لأن أصله ديوار فيعال من الدور[9] ، ففعل به ما فعل بأصل سيّد وميّت .

([1]) جماليات التلاؤم والتنافر بين البلاغيين واللغويين .
([2]) الكتاب : 335/4
([3]) نفسه : 341/4
([4]) أسرار العربية : ابن الأنباري : 179
([5]) وهي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود : ينظر : معاني القرآن : 190/1
([6]) وهي قراءة علقمة بن قيس : ينظر : مختصر شواذ القرآن : ابن خالويه : 19
([7]) مريم / 9
([8]) نوح / 26
([9]) ينظر : الكشاف : الزمخشري : 165/4

وقال الفراء : (وأهل الحجاز أكثر شيئاً قولاً الفيعال من ذوات الثلاثة فيقولون للصواغ الصياغ)[1] ، ففي القيوم ثلاث لغات وجميعها جاءت على إظهار الياء لاجتماعها مع الواو طلباً للخفة .... ومنه قوله تعالى: (العليّ)[2] ، وهو فعيل وأصله عَلّيْوْ[3] لأنه من العلو ، فلامه واو اجتمعت مع الياء فغلبتها))[4] .

وهناك من الكلمات ما خالف شكلها بنيتها بسبب القلب لغرض التماثل الصوتي أو الانسجام مثل : عتيا وصليا وجثيا[5] ، إذ ((قرئت هذه الكلمات بكسر الأول وضمه ، والكسر قراءة حفص[6] ، والضم هو الأصل ، والكسر جاء إتباعاً ليكون عمل اللسان من وجه واحد ؛ لأن اسم الفاعل من (عتيا وجثيا) عاتو وجاثو - بكسر العين- إذ إنه من يعتو ويجثو ، ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها))[7] .

إلى جانب تلك الظواهر الصوتية أفاد علماء اللغة العرب من اختلاف الحركات في مراتبها للتفريق بين دلالة الأبنية من ذلك أنهم قالوا : الحِب بالكسر : المحبوب ، جعلوه للمفعول ، والحُب بالضم : الوداد جعلوه للمصدر ولما تساوى المصدر والمفعول في مادة الحب فدلت على المحبوب وعلى الوداد في آن واحد ، فصلوا بينهما بالحركة فجعلوا الحِب للمحبوب والضمة الحُب للمصدر مستندين إلى مراتب الثقل والخفة في أصوات الحركات وفي ذلك يقول ابن قيم : الحبيب ((يحتمل أن يكون بمعنى المحبوب وأن يكون بمعنى المحب ، وأما الحِب بكسر الحاء فلغة في الحُب ، وغالب استعماله بمعنى المحبوب قال في الصحاح[8] : الحُب المحبة وكذلك الحِب بالكسر والحِب أيضاً الحبيب مثل خِدن وخَدين .... وقد يشترك فيه المصدر والمفعول نحو رزْق . وفي إعطائهم ضمة الحاء للمصدر سرٌّ لطيف ، فإن الكسرة أخف على قلوبهم من نفس الحُب فأعطوا الحركة الخفيفة للأخف والثقيلة للأثقل))[9] .

وشبيه بذلك ما جاء على لسان الدكتور فاضل السامرائي في بيان تأثير الحركات على دلالة الأبنية في قوله: ((عندنا الفتحة أخف الحركات تليها الكسرة والضمة أثقلها ، لاحظنا أن العرب تراعي كثيراً من هذه الأمور تجعل الثقيل للثقيل ؛ سواء في الحركات أو في اللفظ عموماً ، وليس فقط في الحركات وتناسب اللفظ والمعنى لما يتحول الفعل إلى فَعُل يتحول إما للتعجب أو للمدح والذم أو المبالغة أو التحوّل مثل فقِه وفَقُه ، فقُه صار فقيهاً أما فقِه فجزئية ، عَسِر وعَسُر ، عسِر عليه الأمر أما عسُر فالأمر هو عسير ، خَطَب ألقى خطبة وخَطُب صار خطيباً ، الحركة تغير الدلالة تماماً (جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم)[10] ما قال صلُح قال من صَلَح رأفة بالعباد ، صلُح أي صار صالحاً إلى حد كبير من الصلاح والله تعالى من رحمته بعباده يكفيه أن يكون الإنسان صالحاً لا أن يبلغ ذلك المبلغ في الصلاح ، هذه قاعدة عامة لكن السماع هو الذي يقطع بذلك أحياناً))[11] .

بقي أن نذكر أن هناك من الباحثين من ذهب باعتقاده إلى تغليب ثقل الكسرة على الضمة ، وقد استند في ذلك إلى مقررات مجمع اللغة العربية في دمشق في ما يتعلق بمسائل رسم الهمزة ، إذ توصل الباحث إلى أن نتائج التطبيق الإملائي لا تتوافق مع مذاهب القدماء في تغليب ثقل الضمة على الكسرة يقول في ذلك : ((... أمّا من ناحية التطبيق فإنّ التطبيق لا يتوافق مع هذه المذاهب ، وهنا يكمن الخلاف ؛ إذ جاء في إصدار مجمع اللغة العربية بدمشق حول قواعد الإملاء في مسألة كتابة الهمزة : (ينظر في حركة الهمزة وحركة ما قبلها ، وترسم الهمزة في صورة أقوى الحركتين وأقوى الحركات الكسرة...، ثم الضمة...)[12] ، وهذا تحصيل حاصل يعرفه

---

(1) معاني القرآن : 190/1
(2) البقرة / 255
(3) ينظر : اشتقاق اسماء الله : الزجاجي : 182
(4) التنازع الصوتي في التراكيب العربية : د. عبد الوهاب حسن : الشبكة المعلوماتية (الأنترنيت) :
(5) مريم / 8 ، 70 ، 72
(6) ينظر : السبعة في القراءات : 407
(7) الخصائص اللغوية لقراءة حفص : 45
(8) ينظر : الصحاح : (حب) .
(9) روضة المحبين ونزهة المشتاقين : ابن القيم الجوزية : 16
(10) الرعد/23
(11) برنامج لمسات بيانية : د. فاضل السامرائي : الحلقة 30 / البث - 2007/6/4
(12) قواعد الإملاء : 12

جميع المهتمين برسم العربية ، ولكن نلحظ فيه استعمال أقوى الحركات للكسرة وليس كما قال القدامى من علماء السلف : إنّ الضمة هي الأقوى))[1] .

ويقف الدكتور فاضل السامرائي عند مثل تلك الأوهام قائلاً : ((نشير إلى حقيقة لغوية اتفق عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً ، وهي أن الضمة أقوى الحركات وأثقلها ، ثم تليها الكسرة ، ثم تليها الفتحة وهي أخف الحركات[2] . وقد يسبق إلى الوهم أن الكسرة أثقل من الضمة ، لما سمعوه وتعلموه من قواعد كتابة الهمزة أن الكسرة أقوى الحركات بالنسبة إلى رسم الهمزة ثم الضمة ثم الفتحة ، فنقول : إن هذا أمر إملائي لا علاقة له بالنطق ، ولا علاقة له بالحقيقة اللغوية الثابتة .

إن النطق بالضمة يحتاج إلى جهد عضلي أكثر من الكسرة والفتحة وذلك لأنها لا تنطق إلا بانضمام الشفتين وارتفاعهما ، ولا تحتاج الكسرة ولا الفتحة إلى ذلك[3] كما هو ظاهر ومعلوم ..... قال تعالى : (...ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله فسيؤتيه أجراً عظيماً)[4] فقال : (عليهُ) فجاء بالضمة التي هي أثقل الحركات للدلالة على ثقل هذا العهد وعظمته))[5] .

أما ما سمع من قواعد كتابة الهمزة من أنها يجب أن ترسم في صورة أقوى الحركات فيبطله قول الاستربادي : ((وإما متحرك وقبله متحرك فيكتب على نحو ما يسهّل ، فلذلك كتب نحو مُؤجل بالواو ونحو فِئة بالياء ، وكتب نحو سَأل ولَؤم ويَئس ومن مقرئك ورُؤوس بحرف حركته ، وجاء في سُئِل ويقرئُك القولان))[6]

إذ يتضح من كلامه أن مبدأ كتابة الهمزة يقوم أساساً على صورة تسهيلها ، فالهمزة في (مؤجل وفئة) رسمت بالواو والياء لأننا في تسهيلها نقول : (مُوجل وفِية)[7] أي ليس هناك من تنازع بين حركة الفتح في الهمزة وما قبلها من حركتي الضم والكسر أفضى إلى ذلك الرسم ، وهذا هو القول الأول ، أما القول الثاني فإن (سَأل ولَؤم ويِئس ومن مقرئِك ورؤُوس) يراعى فيها حركة الهمزة من دون النظر إلى حركة ما قبلها ، فتكتب بحرف حركتها ، فإن كانت حركتها الفتحة كتبت بالألف وإن كانت الكسرة كتبت بالياء وإن كانت الضمة كتبت بالواو أما (سُئِلَ ويُقرئُك) فيجيء فيهما القولان ، فـ(سئِل) تُكتب الهمزة فيها بالنظر إلى حرف حركتها ، و(يقرئُك) تكتب الهمزة فيها بالنظر إلى تسهيلها (يُقريك) ، وفي كلا القولين لا نجد تنازعاً بين قوة حركة الهمزة وقوة الحركة السابقة عليها ، وليست هناك أدنى إشارة إلى مبدأ الكتابة في صورة الأقوى ، ولو كانت كتابة الهمزة تراعي الحركة الأقوى وهي الكسرة -كما يزعمون- لكان القول في سئل ويقرئك واحداً ، ولكن بوجود قولين في كتابة همزتيهما ينتفي مبدأ الأقوى ، وتبطل الحجة الوحيدة التي يُحتج بها على أن الكسرة أثقل أو أقوى من الضمة .

---

(1) المسائل الخلافية في الحركات العربية .
(2) ينظر : شرح التصريح : 59/1
(3) ينظر : نفسه : 58/1
(4) الفتح / 10
(5) بلاغة الكلمة في التعبير القرآني : د. فاضل السامرائي : 115
(6) شرح شافية ابن الحاجب : 319/3
(7) ينظر : بنية المقطع في القرآن الكريم - دراسة دلالية صوتية : د. دريد الشاروط : 14

المستوى النحوي

لم يكن الدرس النحوي أول نشوئه بمعزل عن الاهتمام بمراتب الحركات وتحديد ما خف منها وما ثقل ، بل لقد كانت تلك المراتب الأساس الذي قامت عليه منظومة النحو العربي ، والعلة التي أسهمت في بناء القواعد النحوية وتنظيم أبوابها وتقسيم فصولها ، والحجة التي يختلف إليها النحويون عند تباين آرائهم واختلاف مذاهبهم ، إذ كانت الحركات الإعرابية ترتبط بمؤثر أوجدها ((لأن العقل - في رأيهم - لا يتصور وجودها من دون مؤثر ، فقسموا الحركات إلى مراتب ترتبط بمرتبة الكلمة في التركيب))[1] ، ويمكن إجمال ذلك التقسيم وعلاقته بمراتب الكلام في أن : ((مثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم ؛ لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه : إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة ، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف ، أعني الحركات وجعلت في بعض الأسماء حروف المد ، وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون ... وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين ؛ كل ذلك لأجل التخفيف ، وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات ، للعمد وهي ثلاثة : الفاعل والمبتدأ والخبر ، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة ؛ أعني حروف الجر . وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها ، ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به ، مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة))[2] .

لقد برز أثر مراتب الحركات بجلاء في ما عرف عند النحويين بالعلل الثواني ، إذ عللوا بثقل الحركات وقوتها أو بخفتها وضعفها أسباب قلة ما يمثل المرفوعات أو المجرورات أو قوته ، بإزاء كثرة ما يجسد المنصوبات من العناصر النحوية وضعفه ، إلى جانب تعليلهم استحقاق تلك العناصر مراتب الرفع أو النصب أو الجر ، فقد كانوا يرون أن من أسباب استحقاق الفاعل الرفع والمفعول النصب هو أن الفاعل لما كان من العمد والمفعول من عداد الفضلة ، وأنه لما كان لكل فعل فاعل واحد ويغلب أن يكون له أكثر من مفعول ، كان الفاعل أحق بالثقيل من الحركات لقوته وقلته ، فيما استحق المفعول الحركة الخفيفة لضعفه وكثرته ، وهذا ما يظهر عند الرماني الذي يرجع علة رفع **الفاعل** إلى قوتها ، فيما يجعل الثقل الكسرة أساساً في علة استحقاق **المضاف إليه** الجر ، وذلك في سياق حديثه عن العلل القياسية وعلة العلة المعروفة عنده بالحكمية فقال : ((العلة القياسية : التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم على جهة يعتمد الكلام ، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام ، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة العلة الحكمية: هي التي تدعوا إليها الحكمة ، نحو جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول ، وذلك تشاكل حسن ، ولأنه أحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ، ويمكن أن يعتمد بها فتسمع ، والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول ؛ لأنه واحد والمفعولات كثيرة))[3] ، وتابعه على ذلك ابن جني الذي أفاد هو الآخر من مراتب الحركات في توضيح فكرة العلل الثواني حين مثل لتلك العلل بمعالجة أسباب رفع **الفاعل** ، وقد اعتمد قوة الضمة أساساً في معالجة تلك الأسباب ، وذلك في قوله : ((وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ، ألا ترى أنه إذا قيل له : فلِم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا ، فقال في جواب رفع زيد من قولنا : قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنياً عن قوله : إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أي بإسناد الفعل إليه نعم ولو شاء لماطله فقال له : ولِم صار

([1])اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي : د. مها خير بك ناصر : مجلة التراث العربي – ع102 –السنة 26- نيسان 2006- ربيع الثاني 1427

([2]) شرح الرضي على الكافية : 62/1

([3]) رسالة الحدود : الرماني : 10

المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى))[1] ، وإلى ذلك ذهب ابن فضال المجاشعي الذي يقول : ((ويقال : لمَ نُصب المفعول ؟ والجواب أنهم نصبوه للفرق بينه وبين الفاعل ، وكان أولى بالفتح لكثرة المفعولات ، فاختاروا لها أخف الحركات ليكثر في كلامهم ما يستخفون ، وأعطوا الفاعل الضمة لأنه واحد ؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلون ؛ لأن الضمة ثقيلة من قِبل أنها عمل بعضوين وهما الشفتان ، وليس كذلك الفتحة))[2] ، والمنعم في هذا النص يجد أن علل ابن فضال قامت على مبدأ ثقل الضمة .

وفي السياق نفسه تحدث السكاكي عن تقدم **الفاعل والمفعول والمضاف إليه** في الاعتبار ، وعن توزيع مراتب الرفع والنصب والجر على مبدأي القوة والضعف ، فقال : ((لما أن الفعل المتقدم في الاعتبار حيث لم يقم وحده في باب الخبر بالفائدة ، واستتبع فاعله ومفعوله ، إذ هما أقرب شيئين إليه ، تقدم الفاعل والمفعول والمضاف إليه في الاعتبار ، وحيث كان الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه ، والمفعول أضعف لكونه بخلافه ، والمتضاف إليه بين بين لشموله إياهما ، وشهد الحس للضم بأنه أقوى الحركات ، والفتح بكونه أضعفها ، وللكسر بكونه بين بين ، جعل الرفع للفاعل والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه اعتبار للتناسب))[3] .

أما السيوطي فكان أميل إلى مبدأي ثقل الحركات وقوتها في تحديد **أنواع الإعراب** ، وذلك في قوله : ((الرفع: وهو إعراب العمد ، والنصب : وهو إعراب الفضلات . قيل : ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد لأنها أقل ، إذ هي راجعة إلى الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر . والفضلات كثيرة ، إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى ، والحال ، والتمييز ، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين أو ثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له ، وما كثر تداوله ، فالأخف أولى به .

والجر : وهو : لما بين العمدة والفضلة ، لأنه أخف من الرفع ، وأثقل من النصب والجزم .... ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل ، لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل ، وعدم تعلقها بعامل آخر . فقيل : رافع الاسم وناصبه أن يفرّع عليهما ، ويشاركه المضارع في حكمهما . وأما الجر فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به ، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، فضعف عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم))[4] .

وفي مسائل التعليل التي اختصت **بالمثنى** كان لمراتب الثقل والخفة في الحركات أثر مباشر في تعليل حمل النصب في المثنى على المجرور الذي يراه الوراق أنه أولى من الحمل على المرفوع من أربع جهات :

((أحدها : أن المنصوب والمجرور قد يشتركان في المعنى ، كقولك مررت بزيد ، معناه : جزت زيداً ....

والجهة الثانية : أنهما يشتركان في الكناية ، نحو قولك : مررت بك ، ورأيتك .

والجهة الثالثة : أن الجر ألزم للأسماء من الرفع ، لأن الرفع ينتقل إلى الفعل ، فكان حمل النصب على الألزم أولى من حمله على المنتقل .

والجهة الرابعة : أن الجر أخف من الرفع ، فلما أردنا حمل المنصوب ، وهو خفيف ، كان حمله على المخفوض أولى . فإن قال قائل : فلِم أدخلتم في تثنية المرفوع الألف ، ولم تبقوه على أصله ؟ قيل له : لأنهم أرادوا أن يستعملوا الحروف الثلاثة في التثنية والجمع ، كما استعملوا حركاتها في الواحد ، فلما وجب إسقاط الألف من المنصوب ، لما ذكرناه ، لم يبق موضع يدخل عليه سوى المرفوع والمجرور ، فأدخلوها في تثنية المرفوع ، لما ذكرناه . فإن قال قائل : فهلا أدخلوها في تثنية المجرور ؟ قيل له : إدخالها في تثنية المرفوع

([1]) الخصائص : 173/1
([2]) شرح عيون الإعراب : 88
([3]) مفتاح العلوم : السكاكي : 142
([4]) همع الهوامع : السيوطي : 1/ 75 ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو : 44/2

أولى ؛ لأن الواو أثقل من الياء ، فلما كان لابد من إسقاط الواو والياء ، وجب إسقاط الأثقل))[1] ، ويضيف العكبري إلى ذلك قوله : ((أن الجر بالياء وهي أخف من الواو ، والحمل على الأخف أولى .... وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر في الجمع ... [لأن] الفتحة أخف والتثنية أكثر فجعل الأخف للأكثر تعديلاً))[2] .

وفي مسائل علل **البناء** يرى السيوطي أن اختصاص الحركات الخفيفة أو الثقيلة بالمباني موقوف على كثرة تلك المباني أو قلتها فضلاً على ما يقف منها على مبدأ الجوار ، فيقول : ((اختصاص الضم بما بني عليه ، والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكر أيضاً ، فإن المبني على الفتح أكثر من المبني على الكسر . ومنه ما كان بجوار ياء : نحو : أين ، وكيف ، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للخفة ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده ، والمبني على الضم أقل من المبني على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيثُ والظروف الستة وغير وأي في بعض أحواله والمنادى ، وبعض الضمائر))[3] .

وإذ نصل إلى **الفعل الماضي** نجد ابن الأنباري يحتج لبناء الفعل على حركة الفتح بخفة تلك الحركة ، وذلك في قوله : ((فإن قيل فلِم بني الفعل الماضي على حركة ؟ ولم كانت الحركة فتحة ؟ قيل إنما بني أولاً لأن الأصل في الأفعال البناء ، وبني على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر .... وإنما كانت الحركة فتحة لوجهين : أحدهما : أن الفتحة أخف الحركات ، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات ، والوجه الثاني : أنه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر أو على الضم أو على الفتح بطل أن يبنى على الكسر ؛ لأن الكسر ثقيل والفعل ثقيل ، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل ، وإذا كان الجر لا يدخله وهو غير لازم لثقله ، فألا يدخله الكسر الذي هو لازم ، كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا بطل أن يبنى على الكسر بطل أن يبنى على الضم أيضاً لثلاثة أوجه الوجه الأول : أن الضم أثقل ، فإذا بطل أن يبنى على الثقيل ، فأن لا يبني على الأثقل أولى والوجه الثاني : أن الضم أخو الكسر ؛ لأن الواو أخت الياء ، ألا ترى أنهما يجتمعان في الردف ... والوجه الثالث : إنما لم يبن على الضم ؛ لأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو ، فيقول في قاموا قامُ ، وفي كانوا كانُ))[4] ، وقد زاد أبو البقاء العكبري على ذلك علة أخرى هي أن كثرة الفعل الماضي كانت وراء تحريكه بالحركة الخفيفة الفتح ، يقول في ذلك: ((وإنما جعلت حركته فتحة لأمرين : أحدهما : أن أمثلة الفعل الماضي كثيرة ، فاختير له أخف الحركات تعديلاً ، والثاني: أن الغرض تمييز هذا المبني على المبني على السكون والتمييز يحصل بالفتحة ، وهي أخف فلا يصار إلى الثقل))[5] .

ومن العلل التي اختصت **بالفعل المضارع** ما ورد على لسان ابن قيم الجوزية في جوابه عن سؤال من سأل : لم عملت النواصب والجوازم في المضارع ؟ إذ يقول : ((إن العامل في المبتدأ - وإن كان معنوياً - كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي ، ولكنه أقوى منه ؛ لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعاً لفظاً وحساً ، كما أنه مرفوع معنىً وعقلاً ، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول ؛ لأنه المحدّث عن الفعل فهو أرفع رتبة في المعنى ، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك ؛ لأنه تابع للمعنى ، وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر عنه والاسم التابع له ، فلم يقو قوته في استحقاق الرفع فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل))[6] ، يلاحظ أن أبن قيم نظر إلى أن قوة الفعل المضارع لم تكن بذاته بل هي مكتسبة بفعل احتلاله موقع الاسم المخبر عنه ، لذلك كانت قوة الرفع فيه لا تصمد تجاه تأثير عوامل النصب والجزم في دخولها على الفعل

أما علة الكسر عند **التقاء الساكنين** فيعللها العكبري بالنظر إلى ثقل الحركات وخفتها ، وذلك في قوله : ((والأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر لأربعة أوجه :

---

(1) علل النحو : 160-161
(2) اللباب في علل البناء والإعراب : العكبري : 102/1
(3) الأشباه والنظائر في النحو : 44/2
(4) أسرار العربية : 164-165
(5) اللباب في علل البناء والإعراب : 16/2
(6) بدائع الفوائد : 56

أحدها : أن الكسرة علامة الجر ، والسكون علامة الجزم . والجر والجزم نظيران ، إذ الجر مختص بالأسماء والجزم بالأفعال فعند الحاجة إلى تحريك المجزوم حرك بحركة نظيره ، ثم حمل بقية السواكن عليه لاتفاقهما في السكون .

والثاني : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ، لأنهما يكونان في الأسماء والأفعال إعراباً وبناء ، ولا كسر في الأفعال ولا فيما لا ينصرف من الأسماء والحمل على الأقل عند الحاجة أولى .

والثالث : أن الضمة ثقيلة جداً ، والفتحة قريبة من السكون جداً ، والكسر وسط بينهما .

والرابع : أن الفعل يدخله الضم والفتح مع الاختيار ، فكسر عند الاضطرار لتكمّل له الحركات))[1] .

غير أنه يذهب في موضع آخر إلى تعليل تحرك الظرفين **(قبل وبعد)** على وفق قوة الحركات وضعفها ، يقول في ذلك : ((وحركا بالضم لثلاثة أوجه :

أحدها : أن الضم أقوى من غيره ، فاختير زيادة في التنبيه على تمكنها .

والثاني : أنهما في حال الإضافة يحركان بالفتح والكسر دون الضم ، فضمتا في البناء لتتكمل لهما الحركات .

والثالث : أنهما لمّا اقتضيا المضاف إليه وحذف عنهما ، عوّضا منه أقوى الحركات))[2] .

ولم يكن التعليل بمراتب الحركات مختصاً بمسائل التركيب المشكلة في منظومة النحو العربي حسب ، بل كانوا يتخذون من تلك المراتب قواعد أساسية يقيسون عليها لتعليل كثير من المسائل **الصوتية أو الصرفية** فمن المسائل **الصوتية** ما ذكره ابن جني من مسائل الجمع بين اثنين من حروف الحلق المتقاربة المخارج في كلمة واحدة ، إذ يقول : ((وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين ، من قِبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس ، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما ، لأمرين : أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى والأخرى أنهم يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قِبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً ، وأظهر نشاطاً فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخره))[3] ، فقد قاس ابن جني وجوب تقديم الأقوى والأثقل من المتقاربين على تقدم المبتدأ واختصاصه بالرفع لقوته ، وإعرابه بأثقل الحركات لثقله .

ومن المسائل **الصرفية** ما ذكره ابن الجزري من مسألة ضم ألف الفعل لما لم يسم فاعله من نحو: أفعِل واستفعِل وافتعِل وانفعِل ، في قوله : ((فإن قلت: لم صارت الألف في هذا الضرب مضمومة فقط ؟ قلت: لأن فعل ما لم يسم فاعله يقتضي اثنين: فاعلاً ومفعولاً، فضموا أوله لتكون الضمة دالة على اثنين ، لأنها أقوى الحركات وأثقلها ، كما قالوا: زيد حيث عمرو معناه زيد في مكان عمرو . فلما تضمنت معنى اثنين أعطيت الضمة لقوتها وكذا قالوا في (نحن) لتضمنها معنى الجمع والتثنية ، كذلك فعلوا بألف ما لم يسم فاعله لما تضمن معنى الفاعل والمفعول ، فضموا أوله في كل حال))[4] .

وقد أفاد بعض المحدثين من مراتب الحركات لتعليل بعض المسائل النحوية المشكلة في القرآن الكريم أو قراءاته المتعددة من ذلك قراءة حفص قوله تعالى : ((وإن تصبروا وتتقوا لن يضرُّكم كيدهم شيئاً))[5] بضم الراء المشددة ، مع أن الشائع فيها هو الفتح لأن الفتحة أخف الحركات وهو ما عليه كثير من القُرّاء ، يقول : الدكتور علاء الحمزاوي : ((إن الضمّ أثقل الحركات والفتحة أخفّها ، عندما نقول يضُرَّكم بالفتح تعني كأنه ليس هناك ضرر أصلاً ، لكن إذا قلنا يضرُّكم بالضم فهي تعني أنه لا يضركم ، ولكن هناك أذى ، كما في قوله تعالى

([1]) اللباب في علل البناء والإعراب : 76/2
([2]) نفسه : 83/2
([3]) الخصائص : 55/1
([4]) التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري : 60
([5]) آل عمران / 120

(لن يضروكم إلا أذى وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون)[1] ولذا قال تعالى في هذه الآية : (وإن تصبروا وتتقوا) إشارة إلى أن يضرُّكم بالرفع لا تعني مسح الضرر ولكن يبقى شيء من مخلّفاته التي لا ترقى إلى الضرر مما يؤذي النفس ، ولهذا جاءت الآية بعدها بالصبر ، فحالة الرفع هنا حالة ثقيلة أما حالة الفتح فهي أخف منها فناسب حركة الإعراب الحالة التي تأتي فيها))[2] .

أما الدكتور فاضل السامرائي فيذهب إلى تعليل ضم الهاء في قوله تعالى : (عليهُ) من قوله تعالى ((ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله فسيؤتيه أجراً عظيماً))[3] و(أنسانيهُ) من قوله تعالى : ((وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره))[4] بقوله : ((الضمائر مبنية والهاء مبني على الضم ، نقول منْهُ لما يكون قبله ساكناً ولَهُ لما يكون ما قبلها مفتوحاً ، وتقول كتبتُهُ لما يكون قبله مضموماً لكن إذا كان قبله كسرة أو الياء التي الكسرة منها أو هي كسرة طويلة يثقل على جمهور العرب أن ينتقلوا من السكرة إلى الضمة (بِهُ) فيقولون (بِهِ) . ولذلك في الإعراب عندما نعلّم الطلبة الباء حرف الجر والهاء ضمير مبني على الضم وقد كُسِر لمناسبة الكسرة وفيه لمناسبة الياء . هذه أمة قريش أنهم يبقون الضمير على حالة واحدة ، يبقونه مضموماً (عليهُ) السؤال لِمَ حافظ القرشيون على هذه اللفظة في آيتين .... ؟ العلماء يقولون هذا لأن العهد شيء عظيم فأريد له أن يبقى الضمير هذا على ضمته على حالته لم يكسروه ، ولو كسروا في كلمة (عليه) كان يرقق اسم الجلالة تكون رقيقة (عليهِ الله) وهم يريدون الحفاظ على تفخيم اسم الجلالة ، وعندما يقولون هم يريدون لا يكون لولا أن الله سبحانه وتعالى أقرّهم على ذلك إما نزلت الآية هكذا أو عندما قرأوها أُقروا على ذلك بإذن من الله تعالى وليس بإذن من الرسول (ص) ولا جبريل ؛ لأن هذا قرآن كلام الله عز وجل وليس لغير الله عز وجل أن يقول فيه .

في الآية الأخرى أيضاً اختاروا الضمة أبقاها والضمة أثقل من الكسرة قطعاً ، وهناك الهاء فيه ثقل والعهد ثقيل لأنه يثقل على الإنسان أن ينسى شيئاً كما نسيه هذا الغلام : أن سمكة مجهزة للأكل تخرج من الخُرج من الإناء وتقفز إلى الماء وتمشي في الماء مشياً سريعاً بحيث تحدث حولها أشبه بالنفق من الماء هذا كيف يُنسى؟ يعني شيء ثقيل ولذلك قال (وما أنسانيهُ) حتى يبقي الثقل))[5] .

وهكذا نصل في ختام رحلتنا البحثية إلى أن اللسان العربي كان مدركاً بفطرته لأهمية مراتب الحركات فكان حريصاً على التأليف بينها في أنساق صوتية لا تتعارض مع طبيعة الجهاز النطقي أو أصوات الحروف وطبيعة مخارجها ، فربط القوي من تلك الحركات بما كان قليلاً أو قوياً من البنى الصرفية أو العناصر النحوية وجعل الثقيل منها دالاً على ما ثقل من الكلام ، تاركاً للشائع والضعيف منه ما يعبر عنه بخفة الحركة أو ضعفها .

وحين تصدى علماء اللغة العرب الأوائل منهم والمتأخرون إلى دراسة الحركات العربية والكشف عن مراتبها كانوا متفقين جميعاً على أن الضمة أقوى الحركات وأثقلها ، تليها الكسرة ، ثم الفتحة التي هي أخف الحركات ولم تنقل لنا كتبهم ومؤلفاتهم عن من خالف هذا المبدأ أو احتج بغيره ، ثم كانت للدراسات الحديثة المستندة إلى التجارب المختبرية والتحليات الصوتية الدقيقة وقفتها المساندة والمقرة بما اتفق عليه القدماء .

ونعجب كل العجب من تلك الأصوات التي تنبعث بين الحين والآخر لتخالف ذلك الترتيب المنطقي للحركات بادعائها بتفوق الكسرة على الضمة في القوة أو الثقل ، ولا حجة لها ـ بإزاء كل ما قدمه الأوائل من دراسات وتحليلات فيزيائية وصوتية معقدة ـ غير ما عرض لهم من قواعد كتابة الهمزة التي بنيت على أسس حديثة خاطئة ، ثم شاعت على ألسن الباحثين وأساتذة الجامعات المناط بهم شرف الحفاظ على اللغة العربية ومسؤولية الدفاع عنها ، وأيصالها إلى النشء الجديد على نحو من الدقة وضرب من الحذر في توخي المعلومة الصحيحة والنأي بالنفس عن تبني المذاهب الزائفة أو الآراء المفتقرة إلى التأصيل .

---

(1) آل عمران / 111
(2) برنامج لمسات بيانية : د. حسام النعيمي : السؤال : 314 ، وينظر : الخصائص اللغوية لقراءة حفص : 14
(3) الفتح / 10
(4) الكهف / 63
(5) برنامج لمسات بيانية : د. فاضل السامرائي : الحلقة 15 في 17-1-2006 : السؤال 54

مصادر البحث ومراجعه

1. القرآن الكريم
2. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي - د. عبد الصبور شاهين - مكتبة الخانجي - مصر - 1987م
3. إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - مكتبة الأنجلو - مصر - ط5 - 1975م
4. أسرار العربية - عبد الرحمن بن محمد الأنباري - تحـ : محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - 1997م
5. الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي - تحـ : عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - 1985م
6. اشتقاق أسماء الله - أبو القاسم الزجاجي - تحـ : د. عبد الحسين المبارك - مطبعة النعمان - النجف - 1974م
7. بدائع الفوائد - ابن قيم الجوزية - تحـ : علي بن محمد العمران - دار عالم الفوائد - السعودية - د. ت .
8. بلاغة الكلمة في التعبير القرآني - د. فاضل السامرائي - دار عمار - عمّان - 1999م
9. بنية المقطع في القرآن الكريم - دراسة دلالية صوتية - د. دريد الشاروط - أطروحة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة القادسية - العراق - 2007م
10. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث – الطيب البكوش - تونس – 1973م
11. التمهيد في علم التجويد - محمد بن الجزري - تحـ : د. علي حسين البواب - مكتبة المعارف - الرياض - 1985م
12. الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني - تحـ : محمد على النجار - المكتبة العلمية - مصر - د. ت.
13. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد - د. غانم قدوري الحمد - دار عمار - الأردن - 2007م
14. ديوان الأعشى الكبير - تحـ د. .محمد محمد حسين - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط7 1403م
15. ديوان امرئ القيس - تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر - ط5 - د. ت.
16. ديوان طرفة بن العبد - تحـ : درية الخطيب ولطفي الصقال - المؤسسة العربية - بيروت - ط2 - 2000م .
17. ديوان النابغة الذبياني – تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف – مصر – ط2 - د. ت.
18. رسالة أسباب حدوث الحروف - ابن سينا - تحـ : محمد حسان الطيان ويحيى مير علم -مجمع اللغة العربية - دمشق - 1983م
19. رسالة الحدود – أبو الحسن علي بن عيسى الرماني - تحـ : إبراهيم السامرائي - دار الفكر - عمان - د. ت.
20. روضة المحبين ونزهة المشتاقين - ابن قيم الجوزية - دار الكتب العلمية - بيروت - ط3 - 2003م
21. السبعة في القراءات - ابن مجاهد - تحـ : د. شوقي ضيف - دار المعارف - مصر - ط3 - د. ت.
22. سر صناعة الإعراب– أبو الفتح عثمان بن جني - تحـ : د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - ط2 - 1993م
23. شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهري - تحـ : محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - 2000م
24. شرح الرضي على الكافية - رضي الدين الاستربادي - تحـ : يوسف حسن عمر - جامعة قار يونس - بنغازي - ط2 - 1996م
25. شرح الملوكي في التصريف - ابن يعيش - تحـ : فخر الدين قباوة - المكتبة العربية - حلب - 1973
26. شرح شافية ابن الحاجب - رضي الدين الاستربادي - تحـ محمد زفزاف - دار الكتب العلمية - بيروت - 1395هـ
27. شرح عيون الإعراب - أبو الحسن بن فضال - تحـ : وفاء كامل – 1986م
28. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف - شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر- ط3 - 1959م
29. الصحاح - إسماعيل بن حماد الجوهري - تحـ : أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - ط3- 1984م
30. علل النحو - أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق – تحـ : محمود جاسم الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض - 1999م
31. علم الأصوات - د. كمال بشر - دار غريب - مصر - 2000م
32. علم الدلالة - أحمد مختار عمر - عالم الكتب - مصر - ط5 - 1998م
33. علم اللسانيات الحديثة - عبد القادر عبد الجليل - دار صفاء - عمان - الأردن - 2002م
34. في البحث الصوتي عند العرب - د. خليل العطية - دار الجاحظ للنشر - بغداد – 1983م
35. في اللهجات العربية - د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو - مصر – 2003م
36. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث - د. عبد الصبور شاهين - مكتبة الخانجي - مصر - د. ت.
37. قواعد الإملاء- إصدارات مجمع اللغة العربية بدمشق - مطابع دار البعث - 2004م
38. الكتاب - سيبويه - تحـ : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط3 - 1988م
39. الكشاف - جار الله الزمخشري - مطبعة محمد مصطفى - القاهرة - 1308هـ
40. اللامات - الزجاجي – تحـ : مازن المبارك - دار الفكر - بيروت - ط 2 – 1985م
41. اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء الكبري - تحـ غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق – 1995م
42. لسان العرب - ابن منظور - مطبعة بولاق - مصر - 1300م
43. مباحث في علم الغة واللسانيات - د. رشيد العبيدي - دار الشؤون الثقافية - بغداد - 2002م
44. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع - ابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة – د. ت.

45. معاني القرآن - أبو زكريا الفراء - عالم الكتب - بيروت - ط3 - 1983م
46. مفاتيح الغيب (تفسير الرازي) - فخر الدين الرازي - المطبعة الحسينية المصرية - 1342هـ
47. مفتاح العلوم - السكاكي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط2 - 1987م
48. من أسرار اللغة - د. إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو - مصر - ط4 - 1972م
49. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية - علي بن محمد سلطان الهروي القاري - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر - 1948م
50. نهاية المرام في علم الكلام - العلامة الحلي - تحـ : فاضل عرفان - منشورات مؤسسة الإمام الصادق - قم - إيران - 1419هـ
51. همع الهوامع - جلال الدين السيوطي - تحـ : أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - 1998م

البحوث

1. اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي - د. مها خير بك ناصر - مجلة التراث العربي - دمشق - ع102 - السنة 26- نيسان 2006م

الشبكة المعلوماتية (الأنترنيت)

1. برنامج لمسات بيانية : د. حسام النعيمي :
http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=26652&s=9d042215463454c12c21bea70790d466
2. برنامج لمسات بيانية : د. فاضل السامرائي : الحلقة 15 في 17-1-2006 : السؤال 54 + الحلقة 30 في 4-6-2006
http://www.islamiyyat.com/index.php/7alakatbramejtelfizyoneya/drfadel/647----1.html
3. التنازع الصوتي في التراكيب العربية : د. عبد الوهاب حسن
http://www.salekon.com/sal/news.php?action=show&id=295
4. جماليات التلاؤم والتنافر بين البلاغيين واللغويين : أسامة عبد العزيز
http://www.diwanalarab.com/spip.php?article13776
5. الخصائص اللغوية لقراءة حفص دراسة في البنية والتركيب : د. علاء إسماعيل الحمزاوي
http://www.saaid.net/book/8/1415.doc
6. دروس في النظام الصوتي للغة العربية : عبد الرحمن الفوزان
http://docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles14/Article140746.doc
7. المسائل الخلافية في الحركات العربية : حمد الجاسر
319http://www.hamadaljasser.com/article/article_detail.asp?articleid=